الجزء الأول: المحفظة العمومية وأداؤها

يعد قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا أساسيا يساهم بفعالية في تنفيذ ودعم السياسات العمومية وكذا المشاريع المهيكلة على مستوى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني. وتشكل المحفظة العمومية بالنظر لأهمية حجمها وتنوع الوحدات المكونة لها، رافعة أساسية للتحديات الاقتصادية والمالية التي تثمن دور الدولة-المساهمة، من أجل ضمان قيادة أفضل للقطاع والرفع من قيمته وتطوير أدائه وتحقيق استمراريته.

1. المحفظة العمومية

1.1. مكونات المحفظة العمومية

إن الدور الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى القطاعي أو الجهوي يتطلب تكيفا مستمرا للهيئات المكونة للمحفظة العمومية. وفي هذا الإطار، تعرف هذه المحفظة دينامية متواصلة مرتبطة بعمليات الإحداث والتحويل والتفويت والحل أو التصفية.

وتضم المحفظة العمومية، إلى غاية متم شتنبر 2019، ما مجموعه 225 مؤسسة عمومية[2] و43 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة[3]، مع زيادة في عدد المؤسسات العمومية (+16 وحدة) مقارنة بسنة 2018، بالإضافة إلى عمليات إحداث وحذف على مستوى المساهمات العمومية (+13 وحدة).

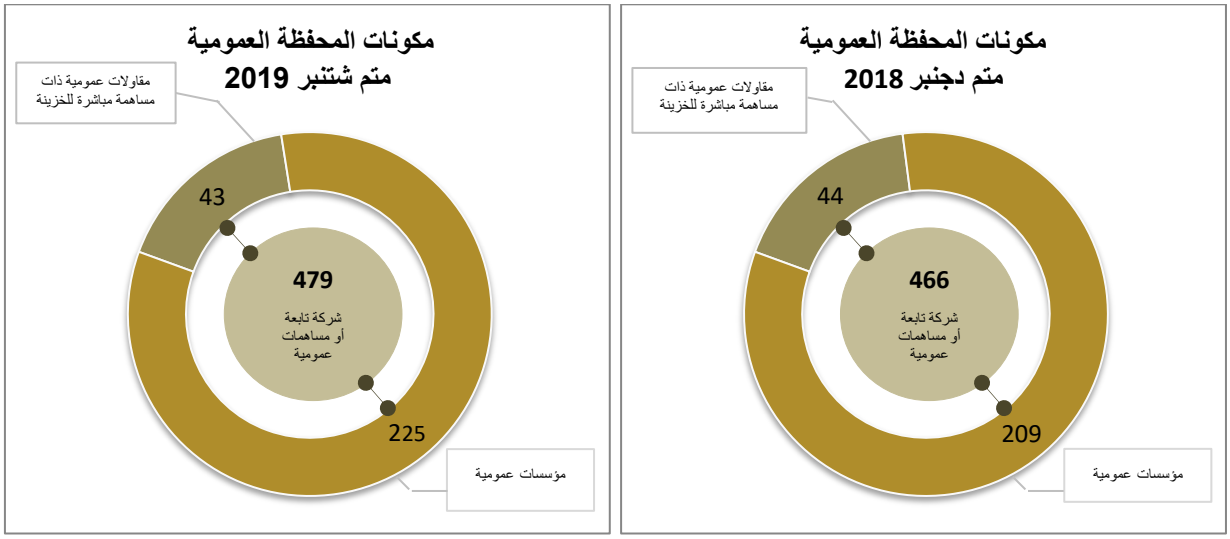

ويجدر التذكير بأن:

- المؤسسات والمقاولات العمومية تمتلك 479 شركة تابعة أو مساهمات مباشرة أو غير مباشرة، منها 54% مملوكة بالأغلبية من طرف المقاولات والمؤسسات العمومية؛
- عدد الشركات ذات المساهمة المباشرة، التي تملكها الجماعات الترابية، ظل مستقرا في حدود 21 هيئة.

2.1. تطور المحفظة العمومية

سجلت المحفظة العمومية، خلال الفترة ما بين بداية 2018 وشتنبر 2019، إضافة 17 مؤسسة عمومية (الصندوق المغربي للتأمين الصحي والوكالة الوطنية للتجهيزات العامة و12 مركزا جهويا للاستثمار والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء والمركز الاستشفائي

[2] يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي ومسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه.
[3] يتعلق الأمر بشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا.

الجامعي طنجة-تطوان-الحسيمة والمركز الاستشفائي الجامعي سوس-ماسة)، وحل أو تصفية مؤسسة عمومية واحدة (الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمدينة آسفي) وشركة مساهمة واحدة (شركة هندسة الصناعات الفلاحية والغذائية).

وفيما يتعلق بالشركات التابعة والمساهمات العمومية غير المباشرة، فقد تم إحداث 14 وحدة جديدة بموجب الترخيص المنصوص عليه في المادة 8 من القانون رقم 89-39 المتعلق بتفويت المساهمات العمومية إلى القطاع الخاص[4] وكذا حذف شركة مساهمة واحدة (إثر دمج شركتي العمران للتهيئة لفاس ومكناس). ويندرج الهدف الاجتماعي لهذه الشركات التابعة والمساهمات العمومية التي تم إحداثها ضمن مجالات نشاط تتماشى مع القطاعات الأساسية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي أحدثتها.

وقد بلغ عدد المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد في طور الحل أو التصفية 75 وحدة في نهاية شهر شتنبر 2019 من ضمنها 13 مؤسسة عمومية و14 شركة للدولة و23 شركة تابعة و25 شركة مختلطة:

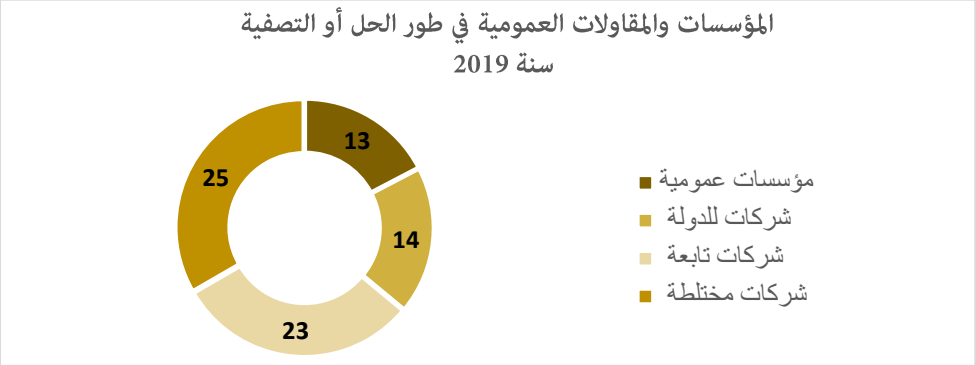

وتجدر الإشارة إلى أن هناك برنامج عمل قيد الإعداد من أجل تسريع حل أو تصفية هذه المؤسسات والمقاولات العمومية.

3.1. توزيع المحفظة العمومية حسب المجموعات المتجانسة

ويمكن تحليل توزيع المحفظة العمومية، خلال الفترة 2017-2019، وفقا للمجموعات المتجانسة[5] (المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري وتلك ذات الطابع غير التجاري والمؤسسات المالية العمومية والمؤسسات الاجتماعية العمومية) على النحو التالي:

1.3.1. المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري

تطور عدد المؤسسات والمقاولات العمومية **ذات الطابع التجاري** وكذا شركاتها التابعة ومساهماتها المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 2017-شتنبر 2019، كما يلي:

	دجنبر2017	دجنبر 2018	شتنبر 2019
مؤسسات عمومية	19	19	19
مقاولات عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة	28	28	27
شركات تابعة أو مساهمات عمومية	227	237	243

تمثل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري، مع متم شتنبر 2019، نسبة 17,2% من المحفظة العمومية وتمتلك 51% من مجموع الشركات التابعة أو المساهمات العمومية.

وقد ارتفع عدد تطورت هاته الشركات التابعة والمساهمات العمومية بنسبة 2,5% ما بين 2018 و2019.

[4] *انظر التفاصيل في الجزء الرابع من هذا التقرير*
[5] *وفق تصنيف صندوق النقد الدولي المتعلق بإحصائيات المالية العمومية*

2.3.1. المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري

عرف عدد المؤسسات والمقاولات العمومية **ذات الطابع غير التجاري** ارتفاعا بنسبة 8,1% ما بين بداية 2018 ومتم شتنبر 2019، بينما ازداد عدد شركاتها التابعة ومساهماتها العمومية بنسبة 10% خلال نفس الفترة.

	دجنبر 2017	دجنبر 2018	شتنبر 2019
مؤسسات عمومية	185	184	199
مقاولات عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة	9	9	9
شركات تابعة أو مساهمات عمومية	30	30	33

مع متم شتنبر 2019، تمثل المؤسسات والمقاولات العمومية ذات **الطابع غير التجاري** 77,6% من المحفظة العمومية، ولا تمتلك سوى 6,9% من مجموع الشركات التابعة أو المساهمات العمومية.

3.3.1. المؤسسات المالية العمومية

ارتفع عدد **المؤسسات المالية العمومية** وشركاتها التابعة ومساهماتها العمومية بنسبة 5% بين بداية 2018 وشتنبر 2019.

	دجنبر 2017	دجنبر 2018	شتنبر 2019
مؤسسات عمومية	3	3	3
مقاولات عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة	6	7	7
شركات تابعة أو مساهمات عمومية	194	199	203

لا تمثل المؤسسات المالية العمومية سوى 3,7% من المحفظة العمومية ، ومع ذلك تمتلك 42% من الشركات التابعة أو المساهمات العمومية غير المباشرة. وهكذا فإن صندوق الإيداع والتدبير يملك لوحده 167 شركة تابعة أو مساهمات عمومية.

4.3.1. المؤسسات الاجتماعية العمومية

ارتفع عدد المؤسسات الاجتماعية العمومية إلى 4 وذلك بعد إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي. وتشكل المؤسسات الاجتماعية العمومية، إلى غاية متم شتنبر 2019، ما يقارب 1,5% من مجموع المحفظة العمومية ولا تمتلك أي شركات تابعة أو مساهمات عمومية.

	دجنبر 2017	دجنبر 2018	شتنبر 2019
مؤسسات عمومية	3	3	4

4.1. التحليل القطاعي والمجالي للمؤسسات والمقاولات العمومية

يعكس تواجد المحفظة العمومية على المستويين القطاعي والجهوي الخيارات الاستراتيجية التي تهدف بشكل أساسي إلى تزويد البلاد بالبنى التحتية الأساسية وتوفير خدمات عمومية ذات جودة للمواطنين والمقاولات. وبالتالي، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية تتواجد في معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية: كالبنيات التحتية والطاقة والفلاحة والصيد البحري والتكوين والتعليم والصحة والتكوين المهني والسياحة والصناعة واللوجستيك والخدمات المالية.

التوزيع القطاعي للمؤسسات والمقاولات العمومية - سنة 2019-

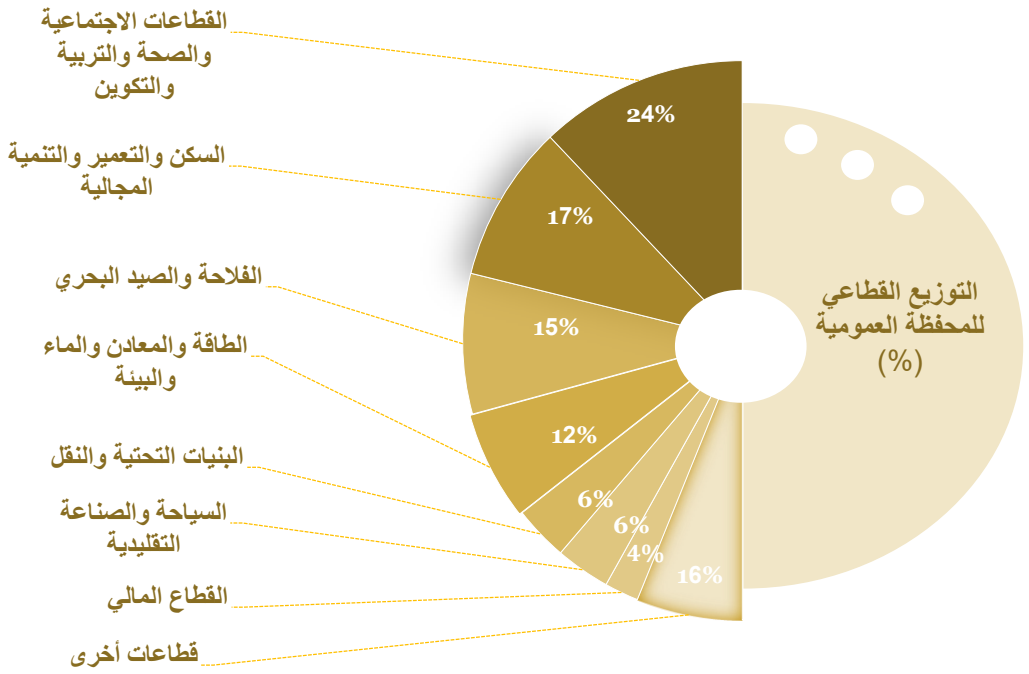

وهكذا، تم إطلاق مجموعة من البرامج التنموية على المستوى الوطني بفضل إشراك مجموعة من الهيئات المكونة للمحفظة العمومية التي تساهم في دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الترابي، مع الإسهام في ترسيخ الجهوية المتقدمة. وتشكل هذه الهيئات 64% من المحفظة العمومية.

وتوضح الخريطة أدناه، **التوزيع الجهوي** للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تتشكل منها المحفظة العمومية إلى غاية متم شتنبر 2019:

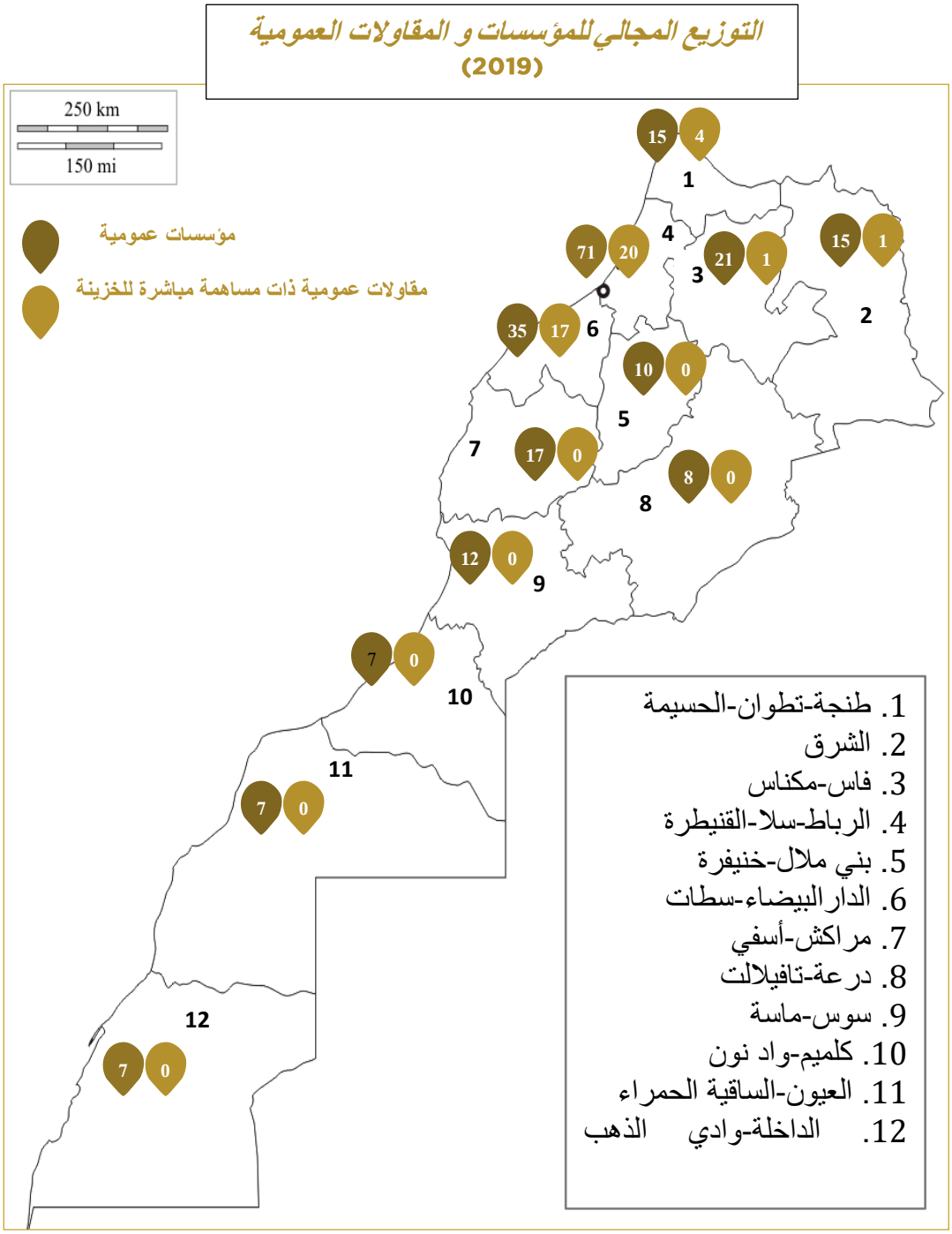

تتركز المحفظة العمومية في جهتي الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات بنسبة 53% من إجمالي المؤسسات والمقاولات العمومية. ومع ذلك، فإن العديد من هذه الهيئات المتواجدة في هاتين الجهتين تنشط على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، هناك **حضور متزايد للمحفظة العمومية الوطنية على الصعيد الدولي** من خلال 82 شركة تابعة، منها 22% أنشأت حديثا في إفريقيا علاقة بالرهانات الاقتصادية والاستراتيجية للقارة. و بالتالي فإن سنة 2019 عرف إحداث شركتين تابعتين بكل من إثيوبيا "الشركة العابرة لإفريقيا للأسمدة" التابعة لمجموعة المجمع الشريف للفوسفاط والسينغال وشركة "أميفا" التابعة لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب.